الأمم المتحدة

A/C.4/57/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
6 April 2006
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

**اللجنة الرابعة**

**محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند .....(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٧٦ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

02-67447 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ٧٦ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (A/57/13, A/57/282, A/57/294, A/57/338, A/57/455, A/57/456, A/57/462)

١ - **السيد هانسن** (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): مقدماً تقرير الأونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/57/13)، قال إن تصاعد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، والذي هو الآن في سنته الثانية، لا يسمح بمجال لأي تفاؤل بالمستقبل. وكما أكدت كاثرين برتيني، المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية، في تقريرها، أن الحالة الإنسانية المقلقة قد تطورت في المنطقة. ولقد ارتفعت مستويات الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة، كما أن ٥٠ في المائة تقريبا من السكان عاطلون عن العمل. وتعتقد المبعوثة الشخصية أن السبب الرئيسي للانخفاض الشديد في الظروف الاقتصادية هو الافتقار إلى الوصول الناجم عن نظام من الإغلاقات وحظر التجول.

٢ - وأضاف قائلاً إنه منذ إعادة احتلال المراكز الرئيسية للسكان في الضفة الغربية، فإن حركة السير الفلسطينية قد حظرت من الطرق الرئيسية، كما سدت الطرق الثانوية. وهناك الآن ٧٣ نقطة تفتيش دائمة وحوالي ١٠٠ نقطة تفتيش مؤقتة مقامة في الضفة الغربية. وقد أصبح نظام حظر التجول كثيفاً وواسع الانتشار. ويستمر حوالي ٠٠٠ ٦٨٨ مقيم في ٣٩ بلدة وقرية ومخيم لاجئين في البقاء محاصرين في بيوتهم لفترات طويلة كل يوم تقريباً. وغالباً ما يقسم قطاع غزة إلى قسمين أو ثلاثة أقسام بحواجز المرور ونقاط التفتيش على الطرق التي تصل الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من القطاع. ولقد خنق نظام الإغلاقات وحظر التجول جميع التحركات، ونتيجة لذلك فإن الإمدادات الإنسانية والمركبات لا يمكنها أن تصل إلى أولئك المحتاجين لها، كما لا يستطيع موظفو الوكالة الوصول إلى أماكن عملهم. وقال إن الاقتصاد الفلسطيني في حالة انهيار الآن ويعتمد كلية على المساعدات الخارجية. والأكثر تأثراً على نحو خطير هي الشرائح الأفقر من السكان، والعدد الأكبر من هؤلاء لاجئون تتحمل الأونروا المسؤولية المباشرة عنهم. وإن التكاليف المرتبطة بفرض السلطات الإسرائيلية إجراءات أمنية وضرائب إضافية على توريدات الأونروا، بما في ذلك الأغذية والأدوية، قد أصبحت تستنزف إلى حد كبير الموارد المالية المحدودة أصلاً للوكالة.

٣ - وأضاف قائلاً إن الأونروا تواجه حالياً واحدة من أخطر التحديات في تاريخها. وتستمر الأزمة الإنسانية في التفاقم، وتكمن نهاية تلك المأساة دون شك في إيجاد حل سياسي عادل ودائم. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، سلمت الوكالة مساعدات طارئة إضافية تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من ٠٠٠ ٢١٠ أسرة في الأرض الفلسطينية المحتلة دون الحاجة إلى أي إضافة هامة إلى موظفيها وهيكلها الأساسي، ودون إضرار ببرامج اللاجئين النظامية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. وفي بداية العام، لم يكن هناك شخص واحد يستطيع أن يتنبأ بمثل هذا التصعيد الكبير في مستوى العنف، كما أن نداء الطوارئ بمبلغ ١١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٢ قد ثبت أنه غير كاف. لذلك قدمت الوكالة نداء تكميلياً بمبلغ إضافي قدره ٥٥,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الآن، لم يتم استلام سوى ٤٨,٩ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة الأمريكية من أصل مبلغ تم التعهد به قدره ٨٩,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للأزمة الإنسانية غير المسبوقة أن تصبح أسوأ. ولا يمكن توقع حصول تحسن هام في هذا الخصوص في السنة القادمة. لذلك تستعد الأونروا لتمديد برنامج الإغاثة الطارئة إلى عام ٢٠٠٣.

٤ - وأضاف قائلاً إن فعالية الوكالة في استجابتها للوضع الطارئ تعتمد إلى حد كبير على قدرتها على تحمل العبء الإضافي بهيكلها الأساسي وموظفيها المدربين الحاليين. وللمحافظة على هذه القدرة، على الوكالة أن تتلقى ضماناً بتوفير ميزانية عادية ممولة إلى حد كاف. وإن خدمات الوكالة هي الجانب الأكثر أهمية من قدرتها على المساهمة في الثقة والاستقرار في مجتمع اللاجئين. ويعيش اللاجئون في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظروف غاية في القسوة وهم يتطلعون على نحو متزايد إلى الوكالة للمساعدة في التخفيف من معاناتهم. وما لم تكن هناك تعهدات إضافية على الطريق في الشهرين الباقيين من هذه السنة، لن ينمو الإجمالي، كما كان متوقعاً، بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، ولكنه سينخفض بنسبة ٣ في المائة. وقال إنه في هذه الظروف، ينبغي على المانحين اتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على المعدل الأدنى الضروري للنمو كما في السنوات السابقة. وإن المحافظة على نمو بمعدل ٥ في المائة في التبرعات سيجعل من الممكن مجاراة الاحتياجات المتنامية. وإن المحافظة على نوعية ونطاق الخدمات المقدمة من الوكالة بمواردها المحدودة هو تحدّ مستمر، بما أن الموارد المتاحة حالياً للوكالة تبلغ ٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للفرد الواحد، مقابل ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للفرد الواحد في أوائل عام ١٩٧٣. ونتيجة لذلك، كان لا بدّ من اعتماد عدد من تدابير التصدي، مثل تحويل المدارس إلى عملية بنوبتين. ورغم ذلك، وحتى بموجب هذه الظروف، فإن نوعية التعليم والخدمات الأخرى قد بقيت عند المستوى السابق.

٥ - وأضاف قائلاً إنه في سياق عملية إصلاح الإدارة، قامت الوكالة بعدد من التغييرات في برنامج التعليم الخاص بها. ولسوء الحظ، وبسبب القيود على الموارد، فإن تكنولوجيا المعلومات وتسهيلات الكومبيوتر أدخلت إلى المدارس ولكن على نطاق محدود جداً. وتسعى الوكالة إلى أن تكمل المناهج الدراسية للدول المضيفة بواسطة موادها التعليمية التي تعزز التسامح وتسوية المنازعات وحقوق الإنسان. ويسعى برنامج الأونروا الصحي إلى صون منهجيات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها. كما يتم التعهد بإدماج نظم المياه والمجارير الخاصة بمخيمات اللاجئين في النظم البلدية والإقليمية. كما تجري حوسبة نظام تسجيل اللاجئين الذي يشكل أساساً للمحفوظات في المستقبل التي تتألف من ١٦ مليون وثيقة. وعلى أساس التجربة المكتسبة في قطاع غزة والضفة الغربية، يجري توسيع برنامج التمويل البالغ الصغر ومشاريع الأعمال الصغيرة.

٦ - وأضاف قائلاً إن التكاليف الإضافية التي تتكبدها الوكالة نتيجة للقيود الأمنية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية قد أصبحت تشكل عبئاً خطيراً على عملياتها ومواردها. وقد ارتفع إجمالي التكاليف الإضافية خلال السنتين الماضيتين إلى ما يزيد عن ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وليس هناك من يشكك في الحقيقة الواضحة بأنه ينبغي لإسرائيل أن تحرص على أمنها، ولكن الكمية الهائلة من الموارد التي تستخدم لتغطية تلك التكاليف بدلاً من تلبية احتياجات اللاجئين لا بد أن تثير الاعتراضات. ورغم تلك الأعباء الإضافية، لا تزال الوكالة تبني المساكن للاجئين الذين دمرت منازلهم أو هدمت نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه، يستمر البرنامج في التركيز على تلبية الاحتياجات

الفورية: الإمدادات الغذائية، وعند الضرورة بعض المساعدة النقدية وإيجاد الوظائف وتقديم المشورة للمصابين بصدمات وخدمات طبية خاصة. وفي هذه الأثناء، لا بد من التأكيد مجدداً على أن الوكالة تواجه أكثر الأوضاع الإنسانية تحدياً في العقود الخمسة الأخيرة، ألا وهو أن الحل لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الجهود السياسية المكثفة. والتبرعات السخية من المانحين ستمكن الوكالة من تلبية الاحتياجات الدنيا للاجئين إلى المدى الممكن. ومن جهتهم، فإن موظفي الأونروا لا يحجمون قط عن تصميمهم على الاستمرار في عملهم النبيل في أصعب الظروف.

٧ - **السيد براتسكار** (النرويج): مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مقدماً تقرير الفريق العامل (A/57/462)، قال إن الفريق العامل واصل بقلق متابعة الصعوبات التي تمر بها الوكالة، وخاصة، وضعها المالي الخطير على نحو متواصل. وقد عقد الفريق العامل اجتماعين في ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، للنظر في التطورات الأخيرة في الوضع المالي للوكالة وتحضير تقريره إلى الجمعية العامة. في بداية العام، واجهت الأونروا توقعات مالية حرجة لعام ٢٠٠١، وقد جرى بالنتيجة التخفيف من حدتها بزيادة تبرعات المانحين، وكذلك اعتماد تدابير لضغط التكاليف، مما مكّن الوكالة من إنهاء العام برأسمال متداول إيجابي للمرة الأولى خلال عشر سنوات. وأضاف أنه في عام ٢٠٠١، كان للأونروا دخل بلغ ٣٠٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استلمت هذه الأموال مقابل ميزانية عادية بلغت ٣١٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، مما ترك عجزاً بلغ ٨,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في الميزانية النقدية التي وافقت عليها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن ميزانية المشاريع لعام ٢٠٠١ عانت من عجز في التمويل بمبلغ ٣٦,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وإن رأس المال المتداول للوكالة الذي بلغ العجز فيه ٤,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ الفائض فيه ٨,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ٢٠٠١. ولكن ذلك المستوى من احتياطيات رأس المال العامل قد انخفض كثيراً عن المستوى الأدنى البالغ ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

٨ - وأضاف قائلاً إن حالات العجز المتكررة في التمويل في السنوات الأخيرة قد سببت تآكل شديد لوضع الأموال النقدية للأونروا. وإن التبرعات المعلنة غير المسددة ورسوم الموانئ والمبالغ غير المسددة المستحقة للوكالة قد زادت من سوء وضع أموالها النقدية. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، تواجه الأونروا احتمال حدوث فجوة في التمويل تبلغ ١٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانيتها النقدية العادية لعام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، فمن الدخل البالغ ٢٧١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية المتأتي من التبرعات المتوقع للميزانية العادية في عام ٢٠٠٢، لم يتم استلام سوى ١٨٩,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وما تزال تبرعات معلنة تبلغ ٨١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية غير مسددة حتى الآن.

٩ - ولقد بذل المفوض العام جهوداً حثيثة لإبقاء المانحين على اطلاع على الوضع المالي للوكالة. وفي استجابة للنداءات الخاصة من الأمين العام، تقدم المتبرعون الرئيسيون مراراً بتبرعات سخية لتمويل الميزانية العادية وميزانيات المشاريع الخاصة بالأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، ولتوليد تدفق مستدام للأموال، وجهت الأونروا نداءات إلى المانحين

بدفع تبرعاتهم المتعهد بها في وقت أبكر في السنوات التقويمية أو سنوات الميزانية وضمان تحقيق دفع التبرعات المعلنة في الوقت الملائم. ولقد وافقت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على الاحتياجات في ميزانية الوكالة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ البالغة ٧٩١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ الإجمالي المخصص لعام ٢٠٠٢ ما قدره ٣٨٦,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وتعكس الميزانية الاحتياجات الدنيا من التمويل التي نجمت عن إدماج البرامج التعليمية الجديدة في مناهج المدارس في البلدان المضيفة.

١٠ - وأضاف قائلاً إن الفريق العامل يشعر مجدداً بالقلق العميق من التوقعات المالية للأونروا. ولقد تركت تدابير التقشف المعتمدة خلال السنوات التسع الماضية أثراً سلبياً على نوعية الخدمات المقدمة من قبل الوكالة إلى حوالي ٤ ملايين لاجئ فلسطيني. ونظراً لخطورة الوضع، يؤكد الفريق العامل على أن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يضمن استمرار توفير خدمات الأونروا بنوعية مقبولة. ويلاحظ الفريق العامل مع الارتياح أن الأونروا حققت تقدماً هاماً نحو التخفيف من تأثير مشكلة العجز الهيكلي، وخاصة من خلال الأخذ بالنظام الإداري للموظفين المحليين. ويثني الفريق على المفوض العام وعلى جميع موظفي الأونروا لجهودهم المتواصلة لمواصلة العمليات الأساسية للوكالة. ويعبر الفريق العامل عن تحذيره من آثار تدابير التقشف المتلاحقة المعتمدة خلال السنوات السابقة على العمليات الإنسانية للوكالة. وقد منعت تلك التدابير البرامج من التوسع بمعدل يتناسب مع زيادة عدد اللاجئين. ويعبر الفريق عن قلقه الجدي من تأثير تلك التدابير على حياة اللاجئين الفلسطينيين، وخاصة في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية، ويخشى من أن المزيد من الاقتطاعات في الميزانية يمكن أن يتسبب في مشقات اجتماعية واقتصادية حادة للسكان اللاجئين الذين يعيشون بالفعل حياة المعاناة، ويضع أيضاً عبئاً متزايداً على سلطات البلدان المضيفة للاجئين.

١١ - وأضاف قائلاً إن الفريق العامل يوافق على أن مشكلة اللاجئين ذات جذور عميقة في قضية سياسية نشأت منذ أكثر من نصف قرن وأنه ينبغي حلها حلاً نهائياً وفقاً لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والمشاكل التي يواجهها اللاجئون حالياً هي، مع ذلك، مشاكل إنسانية يتوجب معالجتها كمسؤولية دولية مشتركة. وينبغي النظر إلى الخدمات المقدمة من الأونروا على أنها الحد الأدنى المطلوب لتمكين اللاجئين من ممارسة حياة منتجة. ويمكن لأي تخفيض إضافي في هذه الخدمات أن يؤدي إلى تأثير يفقد الاستقرار في المنطقة كلها. ويعبر الفريق عن الأمل في أن يترجم الدعم الدولي للأونروا المتجسد في القرارات التي تعتمد سنوياً من الجمعية العامة إلى اعتماد تدابير تضمن بقاء الوكالة على قاعدة مالية آمنة.

١٢ - وأضاف قائلاً إن الفريق العامل يحث بقوة جميع الحكومات على أن تتذكر هذه الاعتبارات لدى اتخاذ قرارات تتعلق بمستوى تبرعاتها للأونروا لعام ٢٠٠٣، كما يحث الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا بأن تبدأ بفعل ذلك؛ ويحث الحكومات التي لم تقدم حتى الآن سوى تبرعات صغيرة نسبية أن تزيد تبرعاتها؛ ويحث الحكومات التي قدمت تبرعات سخية في الماضي إلى الأونروا أن تستمر في فعل ذلك وفي الوقت المناسب وأن تبذل جهدها لزيادتها؛ ويحث الحكومات التي أظهرت تقليدياً اهتماماً خاصاً برفاه اللاجئين الفلسطينيين، في المنطقة وخارجها، أن تبدأ بالتبرع أو بزيادة تبرعاتها. وعلاوة على ذلك، فإنه يحث بقوة الحكومات على النظر في تقديم تبرعات خاصة كافية لتغطية العجز وزيادة رأس المال المتداول، بحيث تستطيع خدمات الأونروا أن تتواصل دون انقطاع وتستطيع الوكالة أن تعيد توفير الخدمات التي اقتطعت بسبب تدابير التقشف، وضمان

أن دعم المانحين للبرامج ذات الصلة بالطوارئ والبرامج الخاصة لا تنخفض بأي حال من الأحوال أو أن تحول التبرعات إلى برامج الوكالة العادية.

١٣ - **السيدة ناصر** (مراقبة عن فلسطين): قالت إن اللاجئين الفلسطينيين، شأنهم شأن جميع اللاجئين الآخرين، لهم حق طبيعي بالعودة إلى بيوتهم وأملاكهم، وهذا ما تم التأكيد عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثا) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وفي جميع القرارات اللاحقة. ولقد بقيت مبادئ معينة ثابتة، رغم مرور الوقت أو التغيرات في الظروف على الأرض. وفي هذا الخصوص، فإنه من الملائم التركيز على أهمية حق الملكية الخاصة، بما في ذلك ملكية الأرض. ووفقاً لسجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، فإن هناك ٥,٥ ملايين دونم من الأرض تعود ملكيتها للاجئين الفلسطينيين، وعلى إسرائيل أن تقر بتلك الملكية، وإن إعادتها أو التعويض عنها يجب أن يكونا حجر الزاوية لأي حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومن المهم أيضاً التأكيد مجدداً على حق الفلسطينيين الذي شردوا عام ١٩٦٧ بالعودة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تأكد هذا الحق أولاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وكان ينبغي أن يتحقق قبل سنوات عدة خلال الفترة الانتقالية. ومن المؤسف أن هذا الحق بقي أيضاً دون تنفيذ لأن إسرائيل، كما جرى سابقاً، لم تمتثل لالتزاماتها. وقالت إنه لا بد من توضيح مبدأ آخر والتأكيد عليه، ألا وهو التمييز بين حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة أو تلقي التعويض والحق الطبيعي لكل فلسطيني في الجنسية الفلسطينية والمواطنة في دولة فلسطين في المستقبل.

١٤ - وأضافت قائلة إن الأونروا لعبت دوراً حيوياً وتاريخياً في التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين. وإن الظروف المعيشية اليائسة للاجئين الفلسطينيين، الذين يعدون الآن أكثر من ٤ ملايين، كانت ستتدهور حتماً وبشكل أكبر لولا تدخل المجتمع الدولي، من خلال دعمه للوكالة. وإن الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن الاستغناء عنها، وبالنسبة إلى كثير من اللاجئين فقد أصبحت مسألة بقاء. وكما هو موصوف في تقرير المفوض العام، فإن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين قد بقي صعباً في جميع مناطق العمليات، أي الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية خلال الفترة التي يشملها التقرير. وقد استمر الوضع بالتميز بالفقر المدقع والبطالة العالية والهياكل الأساسية غير الكافية أو المثقلة. ولقد استمرت الظروف على الأرض بالتدهور خلال الفترة التي يشملها التقرير، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ولهذا أيضاً تأثير على عمل الأونروا وقد حمل الوكالة وموظفيها ومواردها أعباء أكبر.

١٥ - وأضافت قائلة إنه بينما يستمر اللاجئون الفلسطينيون في جميع أرجاء المنطقة بالمعاناة من الصعوبات واليأس، فإن وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أصبح أسوأ إلى حد ملحوظ، لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد كثفت من أنشطتها في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. والأحداث التي تجري حالياً، والتي يعيش الفلسطينيون مجدداً من خلالها في الخيام، بعد أن اضطروا إلى الهرب من بيوتهم، بعد أن جمعوا متاعهم على عجل من تحت أنقاض مساكنهم المدمرة، تذكرنا على نحو مؤلم بالمأساة التي حدثت في عام ١٩٤٨. ورغم أن قضية ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال الموجهة ضد الشعب الفلسطيني تشمل جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، ستناقش في إطار بند جدول الأعمال ٧٧، إلا أنه من الضروري الإشارة بإيجاز على الأقل إلى تلك السياسات

والممارسات، لأن لها تأثيراً مباشراً على وضع اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأونروا.

١٦ - وأضافت قائلة إنه خلال الفترة التي يشملها التقرير، فإن الحملة العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قد تصاعدت إلى مستويات غير مسبوقة. وفي آذار/مارس، تكثفت تلك الحملة إلى حد مأساوي نتيجة للعدد الكبير من الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا، والمنازل والأملاك والمؤسسات والهياكل الأساسية الحيوية التي دمرت. ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢ ٠٠٠ فلسطيني تقريباً، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والرجال. وإن كثيراً ممن قتلوا كانوا لاجئين فلسطينيين مسجلين لدى الأونروا. وقد قتل عشرات اللاجئين نتيجة الهجوم العسكري على مخيم جنين للاجئين وحده، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ومات بعض الفلسطينيين وهم ينتظرون المساعدة الطارئة. ووفقاً لبيانات المفوض العام، فإن ٢ ٦٢٩ مسكناً تؤوي ١٣ ١٤٥ لاجئاً، قد تضررت في مخيمات اللاجئين. وفي مخيم جنين وحده، أصبحت ٤٠٠ أسرة دون مأوى، وتضرر أكثر من ١ ٠٠٠ مسكن. وأن فرض إسرائيل الإغلاقات والقيود الصارمة، بما في ذلك فرض حظر التجول على مدار الساعة، ترك تأثيراً خطيراً على الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين، مما أعاق أو منع تماماً وصولهم إلى أماكن عملهم والمدارس والرعاية الصحية وحتى الغذاء والماء النظيف، مما تسبب في أزمة إنسانية حادة، وهذا بأجمعه قد أثر على عمليات الأونروا وأضعف من قدرتها على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

١٧ - وأضافت قائلة إنه في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي مراراً بتعطيل وإعاقة عمل الأونروا خلال الفترة التي يشملها التقرير. وكما هو وارد في التقرير، غالباً ما تمت إعاقة تسليم الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء والدم والأصناف الأخرى اللازمة على نحو عاجل، وفرضت القيود على حركة موظفي ومركبات الوكالة، بما في ذلك الأطباء والممرضات والمعلمين. وعلاوة على ذلك، فعلى نقاط التفتيش الإسرائيلية، تعرض موظفو الوكالة للمضايقة والإذلال؛ وقد تم تفتيش مركبات الوكالة، بما في ذلك سيارات الإسعاف؛ كما قامت عناصر عسكرية باحتجاز تلك المركبات ومنعتها من نقل المرضى الذين هم في حاجة للرعاية الطبية العاجلة.

١٨ - وأضافت قائلة إنه على ضوء تلك التطورات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد مرة أخرى أنه يجب أن يسمح للأونروا، شأنها شأن جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بتنفيذ ولايتها دون أي قيود. وهذا يعني أنه ينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تمتثل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك لجميع التزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ والاتفاق الذي وقعته مع الأونروا. وهكذا ينبغي على إسرائيل تعويض الوكالة عن الأضرار التي لحقت بمرافقها ومعداتها وأن ترفع بأسرع وقت ممكن جميع القيود على حركة موظفي وسلع الوكالة. وإن التصرفات الإسرائيلية لا تعيق أنشطة الأونروا على الأرض فحسب، ولكنها تفرض أعباء أكبر أيضاً على الموارد المحدودة بالفعل للوكالة، كما هو مشار إليه في تقرير المفوض العام.

١٩ - وأضافت أنها تود أن تعبر عن امتنانها لمجتمع المانحين على تبرعاتهم السخية خلال الفترة التي يشملها التقرير استجابة لنداءات المساعدة الطارئة. فبدون تلك التبرعات، لم تكن الوكالة ستتمكن من تقديم المساعدة بالمبلغ الضروري لتلبية احتياجات السكان اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ولأن الأونروا تعتمد على تبرعات المانحين، فهي تحث البلدان المانحة على مواصلة تقديم التبرعات، وإن أمكن، أن تزيدها،

لمساعدة الوكالة على التغلب على مشاكلها المالية وتمكينها من تقديم الخدمات الضرورية للاجئين. واختتمت كلامها بالتعبير عن تقديرها العميق للبلدان المضيفة للاجئين وأثنت على جهود الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية في تيسير عمل الوكالة.

٢٠ - **السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): بعد التعبير عن تقديره للمفوض العام وموظفيه وجهودهم المتواصلة تحت ظروف شديدة الصعوبة للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، والبلدان المانحة التي تقدم الموارد المادية والمالية التي تمكن الوكالة من الاستمرار في تقديم خدمات الحد الأدنى اللازمة للاجئين الفلسطينيين، أشار إلى أن المفوض العام، في تقريره (A/57/13)، عبّر عن الأمل بأن عمل الأونروا سيتكثف لتلبية احتياجات الحد الأدنى للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا مرتين نتيجة للتصرفات الإسرائيلية: أولاً حين أجبرتهم إسرائيل بالقوة على مغادرة بيوتهم، وثم لدى مهاجمة المخيمات والمدارس الفلسطينية من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية، مستخدمة الطائرات والدبابات والمدفعية. وعلاوة على ذلك، عبّر المفوض العام عن قلقه من تدهور نوعية خدمات الوكالة، وكذلك من الهجمات على موظفي الأونروا وعلى المجموعات التي تقدم المساعدة الطبية والإنسانية إلى اللاجئين، بما في ذلك المجموعات التي تعمل تحت علم الأمم المتحدة. وهذا انتهاك فاضح لمعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرارات الجمعية العامة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٢١ - وأضاف قائلاً إن تصعيد عدوان إسرائيل وأعمالها الإجرامية يشكل تهديداً لحياة وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وينبغي التأكيد على أن إسرائيل هي المعتدية، وأن الإسرائيليين هم الذين احتلوا الأراضي الفلسطينية ودمروا بيوت الفلسطينيين وارتكبوا جرائم دموية في حق الشعب الفلسطيني. وفي رده على أعمال إسرائيل واستفزازاتها، إن الشعب الفلسطيني، بدافع من اليأس، قد انتفض في تمرد لمقاومة المحتلين. وإن مبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة تشرّع المقاومة.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية، كدولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين، قدمت وما تزال تقدم جميع أنواع المساعدة للفلسطينيين الذين يقيمون على أراضيها. وهي تعامل الفلسطينيين كما تعامل مواطنيها، دون أي تمييز. كما تستمر في التعاون مع الأونروا وتقدم لها كل الدعم الممكن. وأضاف أن بلده يتحمل عبئاً مالياً ثقيلاً في محاولته توفير حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيه، كما هو مبين في الفقرات ٣٥ و ٢١٢-٢٢٦ من تقرير المفوض العام. كما أنه يقدم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإسكان والرفاه الاجتماعي.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية تثني على جهود المفوض العام وموظفيه لتحسين نوعية الخدمات المقدمة من الوكالة إلى اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه. ولا بد من أن نأخذ في الاعتبار أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن مصير الفلسطينيين، ويعتقد بلده أن الأونروا ينبغي أن تواصل عملها حتى الوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثاً) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقال إنه لأمر مثير للقلق أن متوسط المبلغ الذي ينفق على كل لاجئ، كما ورد في التقرير، آخذ بالانخفاض، بينما يزداد عدد اللاجئين. وفي هذا الخصوص، فإن بلده يحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها المالية للوكالة وزيادة حجم تبرعاتها. وقال إن بلده يعارض أي تخفيض أو إنهاء لعمل الوكالة المتمثل في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين وذلك لتلبية احتياجاتهم اليومية، بما في ذلك الخدمات في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وعلاوة

على ذلك، فإن وفده يعتقد أنه ينبغي للوكالة ألا تنقل عبء التمويل إلى اللاجئين الفلسطينيين أو إلى الدول المضيفة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثاً) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الوطن واستعادة أملاكهم. وتؤكد الجمعية العامة على هذا الحق مجدداً في قراراتها في كل عام. وإذا ما وضع في الاعتبار الوضع الشامل في المنطقة، فلا بد أن نلاحظ أن تجاهل التهديدات الناجمة عن مشكلة اللاجئين يعارض الجهود الهادفة إلى تسوية شاملة للأزمة في الشرق الأوسط، وكذلك مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الجمعية العامة. وقال إن الوضع الحالي، الذي هو نتيجة لأعمال إسرائيل العدوانية والاستفزازية، مستخدمة القوة العسكرية الوحشية ضد الفلسطينيين ومهاجمة مرافق الأونروا ومدارسها في الضفة الغربية وقطاع غزة، يظهر أن إسرائيل لا ترغب في تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على نحو يضمن إعادة الحقوق الشرعية للفلسطينيين في أراضيهم.

٢٥ - **السيدة لوي** (الدانمرك)، متحدثة باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أوربا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا)، والبلدان المنتسبة (تركيا وقبرص ومالطة)، وكذلك بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا وليختنشتاين)، قالت إن الأونروا عنصر أساسي في نظام الاستجابة الدولية المباشرة للأزمات. ومع ذلك، ففي العام الماضي، فرضت قيود صارمة على وصول الوكالة وقدرتها على التنقل. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علماً مع القلق بالحالات الكثيرة الواردة في التقرير عن تدمير مرافق الأونروا ومنشآتها، وحتى الهجمات ضد موظفيها، وبعضهم إما قتل أو جرح. وإن الوضع الحالي غير مقبول. ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءه إلى إسرائيل بإلغاء الإغلاقات ورفع حظر التجول والتوقف عن تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وإن حرية تنقل الأشخاص والبضائع ينبغي أن تستعاد على الفور. وينبغي لإسرائيل أن تتصرف بموجب معايير القانون الإنساني الدولي وأن تحترم حيادية وأمن جميع موظفي الأونروا ومنشآتها. وينبغي ضمان الوصول غير المعاق لجميع المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع الأوقات.

٢٦ - وأضافت قائلة إنه في عام ٢٠٠١، حدثت تطورات مشجعة تتعلق بالميزانية العادية للأونروا وبلغ رأسمالها المتداول ٨,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن هناك فجوة مالية خطيرة في الميزانية العامة للأونروا لعام ٢٠٠٢. ويتطلب الوضع المالي الحالي للوكالة اتخاذ إجراء من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي ينبغي لها أن تكفل تبرعات كبيرة ومنتظمة حتى تستطيع الوكالة تنفيذ ولايتها.

٢٧ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يبقى المانح الأساسي للأونروا. واستجابة لنداءات الأونروا، زاد الاتحاد الأوروبي من تمويله للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ إلى ٢٣٧ مليون يورو، مما من شأنه أن يمثل قاعدة مالية متينة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأونروا خلال دورتي ميزانية فترتي السنتين التاليتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بإعفاءات ضريبة القيمة المضافة ويأمل في الوصول إلى اتفاق مشابه للضفة الغربية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم الإصلاحات الجارية في الأونروا ويأمل أن يؤدي إدخال مؤشرات أداء رئيسية للميزانية إلى تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية. وبموجب الظروف الصعبة الحالية، أعيق تعزيز إصلاح الإدارة والتخطيط الاستراتيجي. ويحث الاتحاد الأوروبي الوكالة على

النضال للاستمرار في بذل الجهود لزيادة الفعالية وتحديد الأولويات وإقامة حوار.

٢٨ - **السيد أبو زيد** (مصر): قال إن التدهور العام في الوضع لمدة تزيد عن السنتين في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أثر على الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين ليس في المخيمات فحسب، ولكن في البلدان العربية المجاورة أيضاً. لقد فقد الفلسطينيون الأمل في عودة آمنة إلى وطنهم، وأدى التدهور العام في الوضع إلى انخفاض في الأموال المخصصة لدى الأونروا لكل لاجئ. ولقد انعكس الوضع الإنساني الخطير الذي حدث في الأراضي المحتلة في تقرير مبعوثة الأمين العام الخاصة للشؤون الإنسانية. ولقد أظهرت أحداث مخيم جنين والغارات المستمرة على قطاع غزة والحصار على مختلف المدن الفلسطينية أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت تتابر على تحديها العنيد لإرادة المجتمع الدولي كما تم التعبير عنه في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويكشف تقرير المفوض العام عدداً من الحقائق ينبغي للجنة أن تتخذ منها موقفاً حازما، بما أنها تتفق مع الوقائع المقدمة من قبل مصادر أخرى.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن ٥٠ في المائة من الفلسطينيين يعيشون الآن تحت خط الفقر، و ٢٦ في المائة منهم عاطلون عن العمل. وعلاوة على ذلك، ازداد عدد المشردين ومن لا مأوى لهم. وفي جنين وحدها ثمة ٤٠٠ أسرة دون سقف يؤويها، وعدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية آخذ بالنمو. كما أن الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية تحدّ من قدرة الأونروا على تقديم المساعدة الإنسانية. وبغض النظر عن الصعوبات، فإن الوكالة تتدبر تقديم الخدمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الطارئة. وقال إن مصر ترحب بالإصلاحات الإدارية والمالية في الأونروا، مما سيساعد على تعزيزها. وإن مصر تشارك في القلق الذي عبر عنه تقرير المفوض العام بشأن محنة اللاجئين الفلسطينيين في بعض البلدان الأخرى. وفي هذا الخصوص، ينادي وفده جميع بلدان العالم لبذل جهود متضافرة للمساعدة في تحسين الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين في بلدان أخرى. وتمهد الأعمال الإسرائيلية العدوانية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني وقادته والعنف الانتقامي السبيل لارتكاب المزيد من العنف وسوف يحبطان أي جهود لتحقيق السلام.

٣٠ - **السيد حسان** (الأردن): قال إن حكومته تعتقد أن العملية المستدامة للأونروا في الأردن والأجزاء الأخرى من المنطقة لا يمكن تعريضها للخطر طالما بقيت قضية اللاجئين الفلسطينيين دون حل. لذلك، إن حكومته تحث المانحين على التخفيف من وطأة الوضع المالي العصيب للوكالة بدفع تبرعاتهم بالكامل. ويرحب الأردن بقرار الاتحاد الأوروبي زيادة دعمه للأونروا إلى ٢٣٧ مليون يورو للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ ويأمل أن تتم تلبية نداء الوكالة بمبلغ إضافي قدره ١٦٧,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لميزانية ٢٠٠٢.

٣١ - وأضاف قائلاً إن الأردن طالبت إسرائيل بالتعاون مع الأونروا والالتزام الكامل بالاتفاقات التي تم الوصول إليها مع تلك الوكالة، مما يسمح بحرية التنقل لموظفي الأونروا ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، والامتناع عن تدمير المزيد من الهياكل الأساسية للأونروا ومرافقها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن الأردن يستضيف ٤٢,٣ في المائة من العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين و ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين شردوا بعد أحداث عام ١٩٦٧. وهناك تقريباً ١,٧ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأونروا يعيشون في الأردن. ولفترة تزيد عن ٥٤ سنة من الصراع العربي - الإسرائيلي، إن عدد اللاجئين الفلسطينيين في

الأردن قد ازداد ثلاث مرات. وبينما خصص مبلغ ٧١,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من الميزانية العادية للأونروا للعمليات في الأردن في عام ٢٠٠٢، فإن حكومته تنفق ٥,٦٧ مرة ذلك المبلغ على مختلف الخدمات للاجئين الفلسطينيين في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والأمن وصيانة المخيمات والخدمات الاجتماعية. ولقد أنفقت حكومته مبلغاً إجمالياً يصل إلى ٤٠٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في السنة على صيانة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

٣٣ - وأضاف قائلاً إنه رغم حقيقة أن الأغلبية الساحقة من أولئك اللاجئين هم من المواطنين الأردنيين، إلا أنهم يحتفظون بحقهم في فلسطين. وإن الجنسية الأردنية قد منحت لهم على أساس إعلان الوحدة بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في عام ١٩٥٠. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجنسية الأردنية والامتيازات التي ترتبط بها لا تلغي أو تحدّ من حقوق اللاجئين في وطنهم.

٣٤ - **السيد وانغ دونغهوا** (الصين): قال إنه خلال العام الماضي حصل تصعيد في مدى العنف، مما نجم عنه تدهور الحالة الأمنية في المنطقة. وقد زاد هذا أيضاً الوضع الخطير سوء للسكان المدنيين، وخاصة اللاجئين الفلسطينيين، وعقّد إلى حد إضافي عمل الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية. إن أنشطة الوكالة جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط، ولهذا السبب هناك حاجة إلى دعمها وتعزيزها. وفي هذه الأثناء، على أي حال، تتبقى هناك فجوة بين حجم الموارد الموضوعة تحت تصرف الوكالة واحتياجاتها الحقيقية. وهذا الوضع يؤثر على عمل الأونروا وينبغي أن يعطى الاهتمام الكافي من قبل المجتمع الدولي. ويجب أن يشمل حل مشكلة الشرق الأوسط ليس النواحي السياسية فحسب بل والاقتصادية أيضاً. وسوف تواصل الصين دعم عمل الوكالة وتساهم في تمويلها. وهي تأمل بأن المجتمع الدولي سيدعم أيضاً جهود الوكالة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وذلك بمنح تبرعات سخية. وتطالب الصين إسرائيل بإلغاء القيود وضمان سلامة موظفي الوكالة. وأضاف أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على حل سريع وكامل لمشكلة الشرق الأوسط. ويأمل وفده في أن تركز إسرائيل وفلسطين على مصالح شعبيهما، وأن يتخليا عن العنف والعنف الانتقامي، وأن يعملا معاً مع الوسطاء الدوليين نحو تحقيق سريع للسلام وفقاً لمبدأ الأرض من أجل السلام.

٣٥ - **السيد ميكيل** (إسرائيل): قال إن وفده يرغب في أن يسجل رسمياً تقديره للأونروا للعمل الذي تقوم به، وخاصة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وإن إسرائيل ملتزمة بالمحافظة على علاقة عمل منتجة مع الوكالة. وقد كان عمل الوكالة صعباً على نحو خاص خلال السنة الماضية بسبب تصعيد حملة الإرهاب التي يشنها الفلسطينيون ضد مواطني إسرائيل. وإن الإجراءات الأمنية التي تتخذها إسرائيل هي نتيجة وليست سبباً للوضع الصعب في المنطقة. إن المحنة الحالية للشعب الفلسطيني هي النتيجة الحتمية للتخلي عن وعي عن المفاوضات لصالح العنف والإرهاب.

٣٦ - وأضاف قائلاً إنه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ونتيجة لعملية سلام أوسلو، حقق الشعب الفلسطيني مكاسب حقيقية وملموسة، أي أنه حقق استقلالاً أكبر وحكماً ذاتياً ومركزا سياسيا أفضل وكذلك تدفقاً للاستثمار الأجنبي وتعاوناً معززاً مع إسرائيل والمجتمع الدولي. ولكن العنف والإرهاب قضيا على جميع هذه المكاسب. وضمن إطار عملية السلام، اتفقت إسرائيل والفلسطينيون على أن مشكلة اللاجئين ستعالج ضمن سياق مفاوضات الوضع النهائي. لذلك لا تستطيع إسرائيل قبول الجهود الرامية إلى المراوغة على عملية التفاوض الثنائي، لأن مثل هذه الجهود لا تؤدي إلا إلى تحويل الاهتمام عن القضايا الأساسية وانتقاص قدرة

الطرفين على حل تلك القضايا ثنائياً. ولهذا السبب، تعترض إسرائيل على تسييس القرارات المعتمدة سنوياً من قبل اللجنة لأنها مليئة بلغة مشحونة سياسياً، متجاهلة قرارات مؤتمر سلام مدريد، وتسعى إلى تكوين حكم مسبق على النتيجة النهائية للمفاوضات، التي يجب أن تتقرر من خلال المناقشات بين الأطراف نفسها.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه لا ينبغي أن ينسى أن الظروف التي سببت حدوث مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد أحدثت أيضاً مجموعة أخرى من اللاجئين: مئات آلاف اليهود الذين أرغموا على مغادرة الأراضي العربية التي كانوا يعيشون فيها منذ قرون. وعلى نحو مخالف لما جرى للاجئين الفلسطينيين، فإن اللاجئين اليهود، على أي حال، لم يتم إبقاؤهم في حال من الفقر من قبل دولتهم المضيفة لخدمة مصالح سياسية قاسية. ولكن الدول العربية، باستثناء واحدة، ترفض اتخاذ خطوات عملية للتخفيف من محنة اللاجئين الذين قبلتهم. ولا يزال إجمالي التبرعات العربية للأونروا يقل عن ١ في المائة من الميزانية السنوية للوكالة.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل تتعاطف بشكل حقيقي مع محنة اللاجئين، وغالباً ما اتخذت، على حساب المخاطرة بأمنها، خطوات لتحسين وضع الشعب الفلسطيني. ويدخل حوالي ٢٥ ٠٠٠ فلسطيني علاوة على حوالي ٨ ٠٠٠ رجل أعمال وتاجر، إلى إسرائيل كل يوم. وقد بذلت إسرائيل كل جهد لضمان أن تعمل العناصر الطبية وعناصر الإنقاذ والخدمات البلدية والأنشطة التجارية والخدمات العامة الأخرى بحرية. إن تدفق البضائع إلى غزة والضفة الغربية ومنهما يستمر تقريباً دون انقطاع. ولقد افتتح معبر صوفا الذي سبق أن كان يستخدم فقط لنقل مواد البناء، وتستطيع السلع الإنسانية الخاصة بالأونروا المرور عبره الآن.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل ملتزمة بإيجاد حل طويل الأمد وواقعي وإنساني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضمن إطار مفاوضات الوضع النهائي. في تموز/يوليه ٢٠٠٠، في كامب ديفيد، وعرضت إسرائيل أفكاراً هامة في هذا الخصوص ضمن إطار اقتراح سلام أوسع. ولم يتم رفض هذه الاقتراحات فحسب، بل أنها قوبلت باندلاع العنف والإرهاب.

٤٠ - وأضاف قائلاً إنه بينما تلتزم إسرائيل التزاماً كاملاً بالعمل الإنساني للأونروا، فإن هناك نواحي عديدة من سلوك الوكالة قد تجده مقلقاً. منذ اندلاع العنف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، استخدم الإرهابيون الفلسطينيون مخيمات اللاجئين والمرافق الأخرى الخاصة بالأونروا كقواعد لهم. وبينما سارعت الأونروا إلى لفت الاهتمام إلى ممارسات إسرائيل التي تعيق عملها، إلا أنها لم تدن ممارسات الإرهابيين الفلسطينيين التي تعرض السكان المكلفة بمساعدتهم للخطر على نحو مباشر.

٤١ - وأضاف قائلاً إنه كما أشار الأمين العام في تقريره الذي تم إعداده عملا بقرار الجمعية العامة داط ١٠/١٠، فإن الناشطين الفلسطينيين في المخيمات وفي أمكنة أخرى قد اعتمدوا طرقاً تشكل انتهاكات للقانون الدولي كانت وما تزال تدان من قبل الأمم المتحدة. وبينما تقر إسرائيل بأن توفير الأمن في مخيمات اللاجئين ليس جزء من ولاية الوكالة، إلا أنها مع ذلك تعتقد أن الوكالة مسؤولة عن لفت الاهتمام إلى تلك الانتهاكات السافرة للقانون الإنساني الدولي. وخلال العامين الماضيين، واجهت إسرائيل حوادث استخدم فيها الإرهابيون عربات إسعاف تحمل علامات دولية، مثل الصليب الأحمر، لتهريب الأسلحة والذخائر وحتى منفذي عمليات التفجير الانتحارية. كما تشعر إسرائيل بالقلق أيضاً من تعاون الوكالة مع المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات التي تتعامل تجارياً مع إسرائيل.

وبالتعاون مع السلاح الاقتصادي المستخدم من قبل الدول العربية ضد المصالح الاقتصادية لدولة إسرائيل، فإن الوكالة تنتهك التزامها بالعمل بحيادية. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة العامة للأونروا التي تتخذ شكل نشرات صحفية وبيانات إلى وسائل الإعلام وما إلى ذلك، قد تجاوزت ولايتها الإنسانية المحضة. ولدى إسرائيل تحفظات شديدة تتعلق ببيانات الأونروا ذات الطبيعة السياسية والتي لم تأخذ في الاعتبار السياق الكامل للوضع الأمني الذي تواجهه إسرائيل. وعلى ضوء ذلك، فإنه ليس أمراً مدهشاً قط أن تكون المناقشة عن الأونروا والقرارات المعتمدة سنوياً من اللجنة وحيدة الجانب كلياً. وعلاوة على تشويه الحقائق على الأرض، فإن تلك القرارات لن تحقق شيئاً في مجال إعادة الطرفين إلى العملية السياسية. وينبغي أن تكون القرارات المتعلقة بالأونروا موحدة في قرار واحد خال من اللغة السياسية غير البناءة والاستفزازية.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن وفده يرغب في التأكيد مجدداً على أنه بينما تشعر إسرائيل بالقلق تجاه وضع اللاجئين الفلسطينيين وسوف تواصل القيام بكل ما بوسعها لمساعدتهم، فإن أهم مساهمة يمكن تحقيقها هي إيجاد من جديد بيئة تؤدي إلى عملية سياسية. وتأمل إسرائيل أن تقر الدول الأعضاء الأخرى بذلك وأن تضع مصالح شعوب المنطقة فوق أهدافها الشخصية.

٤٣ - **السيد كراغوز** (تركيا): قال إن الوضع المقيت في الشرق الأوسط يبقى سبباً للقلق العظيم للمجتمع الدولي بأسره. ورغم الجهود الدبلوماسية المكثفة، إلا أن التطورات السلبية على الأرض لا تعطي أي أمل بالوصول قريباً إلى جو يؤدي إلى تحقيق سلام وأمن واستقرار دائم. وتأسف تركيا للأحداث المأساوية التي جرت. ويتحمل كلا الطرفين مسؤولية إنهاء العنف وتصعيد التوتر. وتكرر تركيا موقفها المبدئي بأن الإرهاب لا يمكن تبريره ضمن أي سياق وهو محكوم بالفشل على أي حال.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن مختلف مكونات الأزمة الإنسانية الخطيرة في الأرض الفلسطينية قد جعلت الشروط المعيشية السلبية بالفعل للاجئين الفلسطينيين في حال أسوأ. ومع ذلك، يعبر وفده عن سروره إذ يلاحظ أن الأونروا تواصل لعب دور حاسم في تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الحيوية لذلك الجزء الأكثر ضعفاً بين السكان الفلسطينيين. وبالخبرة الفريدة التي اكتسبتها على مدى ٥٢ سنة في حقل الإغاثة الإنسانية، تظل الأونروا عنصراً مكوناً أساسياً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية؛ وكذلك برامجها للتمويل البالغ الصغر ومشاريع الأعمال الصغيرة لحوالي ٤ ملايين لاجئ.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن بلده يبقى ملتزماً بأهداف الأونروا وولايتها. وهو على قناعة بأن تقديم الأونروا لخدماتها على نحو متواصل خلال الصعوبات الحالية أمر جوهري لعودة الهدوء والاستقرار. وفي هذا الخصوص، يعبر وفده عن أسفه للإغلاقات وحظر التجول والقيود الأخرى المفروضة من السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نجم عنها تقييد حركة السكان الفلسطينيين وكانت لها آثار على حياتهم اليومية ومستقبلهم، وكذلك على قدرة الوكالة على تنفيذ عملياتها بفعالية دعماً للاجئين الفلسطينيين. وتوجه تركيا نداء إلى إسرائيل بإلغاء الإغلاقات والتدابير التقييدية الأخرى المفروضة على الفلسطينيين.

٤٦ - وأضاف قائلاً إنه خلال الفترة التي شملها التقرير، فإن حركة البضائع الإنسانية، وخاصة إلى الأماكن التي تكون فيها الحاجة ملحة إليها، قد أعيقت أو أجلت أو جعلت في منتهى الصعوبة. كما وضعت العوائق أمام

الموظفين الطبيين المشاركين في العمليات الإنسانية. وإن تركيا تدين أعمال قتل موظفي الأونروا أو تعرضهم للضرب أو الأذى أو الإهانة.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن الأزمات المالية المتكررة للوكالة تبقى سبباً للقلق الكبير. وتدعم تركيا بالكامل النداءات الطارئة التي أطلقت في عام ٢٠٠٢، والهادفة إلى التغلب على الصعوبات القائمة. ومن المؤسف مع ذلك أن تواجه الوكالة عجزاً مقداره ١٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانيتها العادية لعام ٢٠٠٢. وتتطلب معالجة المشاكل الإنسانية مسؤولية جماعية وخطوات عملية. ويرحب بلده بتعزيز اتصالات الوكالة وقدرتها المعلوماتية ويدعم عملية الإصلاح المتعلقة بالإدارة الداخلية.

٤٨ - **السيد هادي علي** (ماليزيا): قال إن وفده يواصل تعليق أهمية كبيرة على عمل الأونروا الهادف إلى تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، من خلال برامج لتحسين ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية. إن وجود الأونروا في المنطقة حاسم في مجال رفاه اللاجئين للتغلب على الأزمة الإنسانية وينبغي أن يتواصل حتى يتم الوصول إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن وفده يدين بشدة الهجوم العسكري الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية ضد المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والذي نجمت عنه أضرار واسعة ودمار للأملاك والهياكل الأساسية الفلسطينية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والأبنية السكنية ومساكن اللاجئين وشبكات الإمداد بالمياه والكهرباء والمحارير، وكذلك منشآت الأونروا مثل المدارس ومراكز التدريب ومرافق الرعاية الصحية. وأضاف أن وفده يعبر عن جزعه إذ يلاحظ أن القوات الإسرائيلية تستخدم عدداً من مدارس الأونروا المستولى عليها كقواعد ومراكز لاعتقال الفلسطينيين والتحقيق معهم. أما تعليقات المفوض العام المتعلقة بالتدابير المفروضة من السلطات الإسرائيلية لضبط الحركة من قطاع غزة والضفة الغربية وإليهما فهي تدعو إلى القلق الشديد. لقد كان لهذه التقييدات تأثير سلبي على العمل الإنساني للوكالة. كما أنها عطلت حياة الفلسطينيين وضاعفت من انتكاسة الاقتصاد الفلسطيني، مما سبب في بطالة متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن تسليم السلع الإنسانية إلى أولئك الذين يحتاجون إليها غالباً ما أعيق وأخر أو جُعل في منتهى الصعوبة. وبسبب أفعال القوات الإسرائيلية، فإن موظفي الأونروا ومركباتها واجهوا أوضاعاً فيها تهديد لحياتهم وقد نجم عنها الموت في بعض الأحيان. ويطالب وفده إسرائيل بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها والاتفاقات الثنائية بين الأونروا وحكومة إسرائيل والامتثال للقواعد الدولية المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن وفده يعبر عن قلقه بشأن القيود على الميزانية والمشاكل الأخرى التي تواجهها الأونروا في تأدية خدماتها. ورغم هذه القيود، فإن الأونروا تواصل بفعالية أداء المهمات الموكلة إليها. وكما لاحظ المفوض العام، فإن تحسين الوضع المالي يتطلب خطوات منسقة من قبل البلدان المانحة للمحافظة على التحسن الذي تحقق العام الماضي على الأقل في معدل نمو التبرعات، بحيث يمكن التخلص من العجز الهيكلي في ميزانياتها ويصبح ممكناً إرساء قاعدة سليمة قادرة على الاستمرار مالياً في المستقبل. ومن جهتها، فإن ماليزيا ستواصل التبرع ضمن قدراتها دعما لعمل الأونروا، وذلك فوق وما يزيد عن مساعدتها الثنائية للشعب الفلسطيني. ويعبر وفده عن أمله في أن يقدم الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي تبرعات إلى الأونروا لتحسين قدرتها على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

٥١ - **السيد لاغنر** (سويسرا): قال إنه لمدة تزيد عن ٥٠ سنة بعد إنشائها، بقيت الأونروا مؤسسة إنسانية أساسية، وهي بتقديمها المساعدة إلى أكثر من ٣,٨ ملايين لاجئ فلسطيني، تترجم تضامن المجتمع الدولي إلى أفعال ملموسة. وكما لوحظ في تقرير المفوض العام، فإنه رغم ظروف العمل الصعبة، استطاع موظفو الأونروا أن ينفذوا برامجهم في توفير المساعدة للاجئين. ويدعم وفده بالكامل الجهود الرامية إلى تحديد وتقديم الدعم المستهدف للفئات الأكثر حاجة من السكان، وخاصة في الأراضي المحتلة. وتقدم سويسرا الدعم إلى الأونروا بتبرعها لميزانيتها السنوية، وكذلك بتخصيص أموال إضافية استجابة لنداءات الوكالة المتعلقة بالمساعدات الطارئة. وفي هذا المضمار، فهو ينادي جميع المتبرعين، التقليديين والمحتملين، لكي يأخذوا في الاعتبار الحاجات التي سببها تدهور الوضع على الأرض.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن القيود الأخرى المفروضة من السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لها آثار ضارة على المدنيين الفلسطينيين، كما تأكد ذلك من العديد من التحقيقات المستقلة. وينبغي أن نتذكر أن اللاجئين يمثلون أكثر الفئات ضعفاً بين السكان. وتواجه جميع المنظمات الإنسانية صعوبات في الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة، ونتيجة لذلك أصبح من الصعب بشكل متزايد تقييم الاحتياجات المحددة ومراقبة تنفيذ البرامج. وفي هذا الخصوص، تستحق جهود الأونروا لتحسين نوعية تقاريرها المرحلية الثناء.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبيرة على تنسيق المساعدة الإنسانية. وفي هذا الخصوص، فهو يناشد وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الاستمرار في متابعة الاستراتيجية المبنية على تكامل وعدم ازدواجية أنشطتها التنفيذية. وينبغي على الأونروا أن تضمن حواراً دائماً مع المشاركين الآخرين في النشاط الإنساني، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي لها دور فريد ومستقل مستمد من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. كما يركز التقرير الاهتمام على الإجراءات المتكررة لقوات الدفاع الإسرائيلية والتي تخالف قواعد القانون الدولي. وتلك الإجراءات تخالف الالتزامات المستمدة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ والاتفاق الثنائي لعام ١٩٦٧ بين حكومة إسرائيل والأونروا.

٥٤ - وأضاف قائلاً إنه يطالب السلطات الإسرائيلية بضمان الوصول غير المعاق إلى الأراضي المحتلة لجميع المنظمات الإنسانية بغرض تقديم الخدمات إلى السكان واللاجئين المقيمين هناك. وينطبق هذا على استيراد وتسليم مواد الإغاثة، وكذلك نقل المرضى والجرحى، ويتطابق مع الاتفاقات المبرمة بين حكومة إسرائيل والأونروا.

٥٥ - **السيد ريكيخو** (كوبا): قال إن عمل الأونروا يكتسب أهمية متزايدة نظراً للتصعيد المستمر للعنف ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ إنشائها، تنفذ الأونروا عملها الذي يستحق الثناء لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين. ويعبر وفده عن قلقه العميق بشأن ميزانية الوكالة ومشاكلها المالية، التي تضعف من قدرتها على الاستجابة الفعالة للاحتياجات المتنامية للاجئين.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن كوبا تعبر عن تقديرها لجميع البلدان والمؤسسات التي تمكن مساعدتها اللاجئين الفلسطينيين من تلقي دعم المجتمع الدولي الذي هم في حاجة كبيرة إليه. وعلاوة على ذلك، فإن بلده يكرر دعمه لنداء الأونروا بأن تتم المحافظة على حجم التبرعات والموارد وزيادتها لمواجهة التحديات الحالية. ويجد وفده أنه لأمر مؤسف أن تستمر حكومة إسرائيل على الإبقاء على القيود التي تعيق تنفيذ الوكالة لمهامها.

٥٧ - **السيد قبطني** (تونس): قال إن وفده قد درس بعناية تقرير المفوض العام للأونروا ويعبر عن امتنانه للبلدان المضيفة التي تؤوي اللاجئين الفلسطينيين وتقدم لهم الخدمات منذ خمسين عاماً، وكذلك للبلدان المانحة لمساعدتها المادية والمالية التي تمكن الأونروا من الاستمرار في تنفيذ ولايتها. وإن المهام التي تنفذها الأونروا ذات أهمية أساسية في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، مما يمكنهم من أن يمارسوا حقوقهم غير القابلة للتصرف ضمن إطار التسوية الشاملة للمشكلة الفلسطينية. والصعوبات المالية التي تواجهها الأونروا لها تأثير سلبي على تقديم تلك الخدمات. ويناشد وفده المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، زيادة تبرعاتها لتمويل الأونروا، حتى تستطيع تنفيذ برنامجها الإنساني. وينبغي للأونروا أن توسع تعاونها مع المنظمات الدولية، مما سيمكنها من تقديم المساعدة على نحو أكثر فعالية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تحتاج الأونروا إلى زيادة فعالية أساليبها في الإدارة والتشغيل.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن تصرفات إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال هي مدعاة قلق عميق وهي تعيق عمل الأونروا؛ وقد وجهت ضد مرافق الأونروا وموظفيها وشملت دماراً وأضراراً بالأبنية والمرافق ومواقع اللاجئين كما جرى في مخيم جنين، وإغلاق مدارس الأونروا واستخدامها معسكرات ومراكز عسكرية. وهذه الأعمال تنتهك القانون الدولي والاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والأونروا. ويطالب وفده باعتماد تدابير طارئة لإزالة القيود على حركة موظفي الأونروا وتسليم المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد تونس على دعم الأونروا وعلى الحاجة إلى تركيز الاهتمام الأساسي على مسألة اللاجئين نظراً إلى أن حقوق اللاجئين مبينة في قرارات الجمعية العامة، وخاصة القرار ١٩٤ (ثالثاً) الذي اعتمد في عام ١٩٤٨. وسيجعل هذا من الممكن تعزيز أساس الأمن والاستقرار في كل أرجاء المنطقة.

٥٩ - **السيد نغوين فان باو** (فييت نام): قال إنه خلال السنوات الخمسين الماضية أصبح الشعب الفلسطيني لاجئاً في أرضه. وهناك أكثر من ٤ ملايين لاجئ فلسطيني، بما في ذلك ١,٤ مليون فلسطيني في قطاع غزة، يعيشون في ظروف من الفقر، والاقتصاد في حالة حرجة إذ يعيش ٥٠ في المائة من الفلسطينيين تحت خط الفقر. في هذه الأثناء، ينبغي الثناء على الوكالة لجهودها في مساعدة الشعب الفلسطيني، وكذلك على البلدان المانحة لتبرعاتها السخية التي تساعد على التخفيف من معاناة ذلك الشعب. ولم يختر الفلسطينيون هذا الوضع لأنفسهم. وإن محنتهم لها جذور في القضية السياسية التي يعرفها الجميع. ويدعو تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في مدينة رام الله، وتدمير مقر الرئيس عرفات، وقتل الفلسطينيين الأبرياء، إلى القلق العميق. وإن هذه التصرفات تقوض عملية السلام وتبذر بذور الكراهية بين الجانبين، وتهدد السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والمنطقة كلها.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن فييت نام تنادي، هي والأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي، إلى وقف فوري لبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحث الجانبين على العودة إلى مائدة المفاوضات لحل الصراع بوسائل سلمية. وتقوم الأمم المتحدة منذ سنوات كثيرة بجهود لتحقيق اتفاق سلام في الشرق الأوسط. وتواصل فييت نام دعمها للأمم المتحدة في جهودها للمساعدة على حل الصراع وتعبر عن تقديرها ودعمها المتواصل لعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والأونروا والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى من أجل التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

٦١ - **السيد بركايا** (إندونيسيا): قال إنه رغم كثرة الصعوبات التي سببتها الأحداث العنيفة في العام الماضي، أن الأونروا قد أثبتت أنها واحدة من أنجح البرامج الإنسانية للأمم المتحدة. ويمر الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية كما في قطاع غزة، بانتكاسة شديدة. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ارتفع معدل البطالة الإجمالي من ١٠ في المائة إلى ٢٦ في المائة. وقد بدأت عمليات الأونروا تعاني من الاضطراب ومن حوادث متزايدة تتضمن تدمير مكاتبها ومعداتها. وقد جرى إطلاق النار على موظفي الأونروا من قبل القوات الإسرائيلية، وقتل بعضهم أو جرح أو تعرض للضرب أو الإهانة. وعلاوة على ذلك، عانت الوكالة من إغلاق عملياتها والقيود المفروضة والتأخيرات على نقاط التفتيش. ونظراً إلى كل هذا، فإنه لأمر يدعو للسرور على نحو خاص أنه رغم هذه الظروف، تواصل الأونروا تقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين على نحو جيد جداً.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن الأونروا قد خطت خطوات واسعة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاتصالات وإصلاحات الإدارة الداخلية، وكذلك في تقديم الإغاثة والخدمات الاجتماعية. ويأمل بلده في أن يتخذ المانحون التدابير الضرورية لضمان ألا تتعرض للخطر إنجازات الأونروا. ورغم الظروف العدائية التي تعمل فيها، إلا أن الأونروا حققت نجاحاً كبيراً وأصبحت رمزاً لالتزام المجتمع الدولي في ضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين. وسوف يواصل بلده تقديم الدعم إلى الأونروا. وينبغي ألا تفتقر الأونروا إلى الموارد المطلوبة لإنجاز مهمتها. ويعتقد بلده أن الوكالة أساس ملائم لإرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتستحق الدعم غير المشروط من جانب المجتمع الدولي.

٦٣ - **السيد براتسكار** (النرويج): قال إنه خلال السنتين الماضيتين، تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية على نحو مأساوي. وفي هذه المرحلة الحاسمة الحالية، فإنه الأمر الأكثر أهمية هو تزويد الأونروا بالوسائل والموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ ولايتها والمحافظة على مستوى خدماتها. وينبغي على المجتمع الدولي أن يمنح الوكالة الوسائل لتنفيذ مهامها. وإن موظفي الوكالة، خلال تنفيذهم لولاية الأونروا، غالباً ما يخاطرون حتى بحياتهم نفسها. وتؤكد النرويج على أنه يجب على حكومة إسرائيل أن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية. وأي محاولات ترمي إلى إعاقة عمل الأونروا تشكل انتهاكاً للقواعد الإنسانية التي يلتزم المجتمع الدولي بدعمها. وينبغي احترام الحصانة التي تتمتع بها الأونروا كمنظمة إنسانية دولية. ولا يمكن حل الصراع في الشرق الأوسط بالوسائل العسكرية. والحل الوحيد الممكن للوضع الحالي ينبغي أن يعتمد على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

٦٤ - وأضاف قائلاً إن بلده يبقى ملتزماً بالمحافظة على مستوى الدعم، وينوي، شرط الحصول على الموافقة البرلمانية، أن يمنح ١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً إلى الصندوق العام للأونروا لعام ٢٠٠٣. واستجابة للنداءات الطارئة للأونروا، فإن حكومته قد قدمت تبرعاً إجمالياً قدره ٣,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وقدمت تمويلاً لإعادة بناء بيوت اللاجئين في غزة.

٦٥ - **الرئيس:** مشيرا إلى أن الوفود قد عقدت مشاورات بشأن بند جدول الأعمال ٧٧، اقترح أنه بناء على الاتفاق العام الذي تم الوصول إليه، فإن اللجنة يجب أن تؤجل نظرها في ذلك البند حتى ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٦٦ - لقد تقرر ذلك.

٦٧ - **الرئيس**: اقترح أنه على ضوء القرار المتخذ للتو ونظراً إلى أن اللجنة تتخذ تقليدياً الإجراءات بشأن القرارات المتعلقة ببندي جدول الأعمال ٧٦ و ٧٧ في الاجتماع نفسه، فإنه على اللجنة أن تؤجل اتخاذ الإجراءات بشأن مشاريع القرارات إلى الاجتماع الذي سيعقد يوم الثلاثاء ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٨ - لقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.